

حصاد العام 2016م

المجلس يمارس دوره الرقابي والتشريعي ويعقد "120" اجتماعاً، و"115" جلسة استماع

جلسة استماع للمسؤولين الحكوميين، بالإضافة لـ "17" جلسة عامة
عقدتها نواب المجلس، و "120" اجتماعاً، في حين اتخذ المجلس
"24" قراراً، ونفذ "29" زيارة ميدانية، وفيما يلي تفصيل موجز لأهم
تلك الأنشطة والفعاليات.

التفاصيل (2 - 7)

عمل المجلس التشريعي، النواب واللجان، والأمانة العامة وموظفي
المجلس كافة خلال العام المنصرم 2016م، بكل جد واجتهاد من
أجل خدمة المواطن عبر سن القوانين وتفعيل الأدوات الرقابية،
والزيارات البرلمانية الميدانية، وعقد المجلس خلال العام "115"



الإعلام والعلاقات
العامة.. إعلام
مهني وعلاقات
مجتمعية

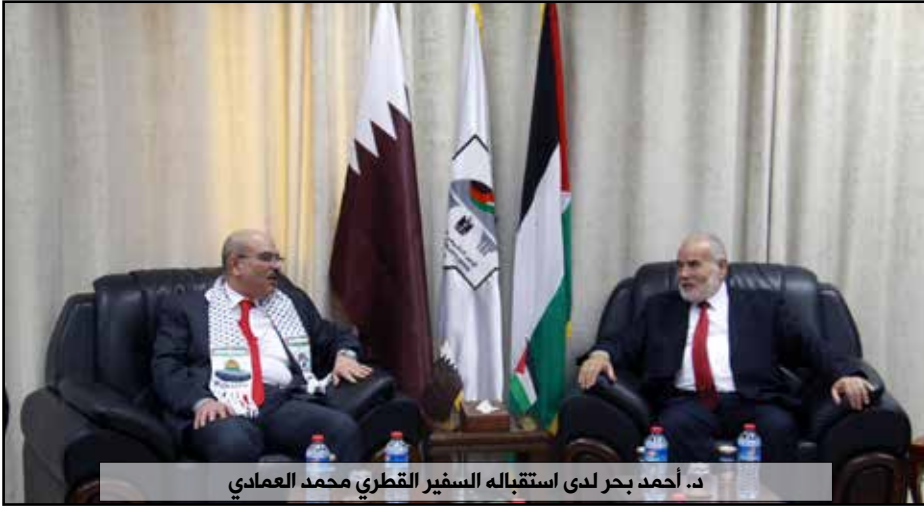
الإدارة العامة
للجان وشؤون
الجلسات.. خلية نحل
نشطة

الأمانة العامة
للمجلس.. رؤية
مهنية ومنظومة
إدارية حديثة

رئاسة التشريعي..
اهتمام بالقضايا
السياسية ومشكلات
المجتمع

حصاد العام 2016م

رئاسة التشريعي.. عين على الرقابة والأخرى نحو السياسة وقضايا المجتمع



د. أحمد بحر لدى استقباله السفير القطري محمد العمادي

ومنها افتتاح معرض "كنوز فلسطينية" والذي أقامته الوزارة بقصر الباشا في مدينة غزة بتاريخ 3/2/2016م، وغير ذلك من الأنشطة والفعاليات المختلفة.

- مشاركة رئاسة المجلس في حفلات تكريم الطلبة المتفوقين التي تقيمها مديريات التربية والتعليم في محافظات قطاع غزة، وفي مقدمتها حفلات تكريم أوائل الثانوية العامة على مستوى محافظات الوطن، والتي نظمتها وزارة التربية والتعليم في قطاع غزة.
- المشاركة في حفل إطلاق "الموسوعة الكاملة للشيخ أحمد ياسين" والذي أقامه مركز التاريخ والتوثيق، بالإضافة للمشاركة في ندوة عامة حول حياة الشيخ أحمد ياسين وذلك في المجمع الإسلامي بخان يونس.

خامساً: وقفات تضامنية واحتجاجية ومهرجانات.

نظمت رئاسة المجلس التشريعي العديد من الوقفات التضامنية والاحتجاجية فيما شاركت بوقفات ومهرجانات أخرى نظمتها جهات متعددة ومن بينها:

- وقفة تضامنية نظمها المجلس التشريعي بمشاركة الكتل البرلمانية في مقر المجلس بغزة تضامناً مع النائب نجا أبو بكر.
- مشاركة بوقفة نظمتها نقابة العمال في مقر المجلس بغزة للمطالبة بتوفير برامج تشغيل للعمال.

- استقبلت رئاسة المجلس العديد من الوفود كان من بينها وفود من بعض النقابات المهنية، وتجمع الشخصيات المستقلة وبحث موضوعات وطنية وشكاوى متعدد.
- وفد من وزارة الأسرى برئاسة وكيل الوزارة بهاء الدين المدهون ومناقشة فعاليات اليوم الوطني للأسير الفلسطيني.
- وفد من جامعة الامة برئاسة الدكتور نعمان علوان، ووفد من وزارة الشباب والرياضة، وغيرها من وفود مثلت جهات ومؤسسات وطنية وإقليمية ودولية.
- وفد من القضاء النظامي برئاسة المستشار عبد الرؤوف الحلبي، وآخر من القضاء الشرعي برئاسة فضيلة الشيخ حسن الجوجو.
- وفد الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان برئاسة المحامي جميل سرحان، ووفد من أصحاب مكاتب وشركات الحج والعمرة في قطاع غزة، بالإضافة لوفود لرجال الإصلاح والمخاتير والوجهاء.
- استقبال وفود البرلمانات الطلابية ومدرسيهم وذلك على مدار العام.
- وفد مدير مديرية تعليم خان يونس، وآخر يمثل أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا.
- وفود تمثل مؤسسات خيرية وجمعيات إنسانية، ووفود شبابية متعددة.

عباس" القاضي بتشكيل المحكمة الدستورية.

- مؤتمر حول منع النواب من أداء فريضة الحج.
- مؤتمر تنديداً بإبدراج النائب فتحي حماد على لائحة الإرهاب الدولي.
- مؤتمر تضامناً مع سفينة زيتونة وقرصنة الاحتلال بحققا واعتقال المتضامنين على متنها وترحيلهم.

رابعاً: قضايا وطنية وفعاليات محلية.

إلى ذلك شاركت رئاسة المجلس بفعاليات محلية، وتفاعلت مع قضايا وطنية ومجتمعية عديدة كان من بينها:

- مشاركة الدكتور أحمد بحر في الحفلات والأنشطة والفعاليات التي تنظمها هيئة التوجيه السياسي والمعنوي، كان آخرها حفل اختتام أنشطة العام 2015م والذي أقيم في محافظة "خان يونس"، بحضور كوادر الهيئة ولقيف من العسكريين وكبار الضباط ومدراء الأجهزة الأمنية.
- مشاركة النائب الأول لرئيس المجلس بحفلات تخريج الضباط وصف الضباط، والدورات المتخصصة والمتقدمة التي تقيمها مديريات التدريب بالأجهزة الأمنية والشرطة في قطاع غزة، ومن بينها دورة ضباط "فرسان الأقصى" الخاصة بجهاز الأمن الوطني، دورات مديرية التدريب المتخصصة، دورة الضباط العشريين التي أقامها جهاز الشرطة الفلسطينية بعنوان "غزة درع الأمة"، دورة تخريج الرتب السامية الخاصة بجهاز الأمن الوطني، بالإضافة للمشاركة في تخريج عشرات الدورات العسكرية الأخرى.
- المشاركة بالاعتصام التضامني مع الأسير "محمد القيق" المضرب عن الطعام في سجون الاحتلال، وذلك في مطلع العام 2016م.
- مشاركة الدكتور أحمد بحر وعدد من النواب في اللقاء



رئاسة ونواب التشريعي يكرمون سفير جنوب أفريقيا وحرمة

- زيارة خيمة الاعتصام التي أقامتها شبكة الأقصى الفضائية رفضاً لقرار فرنسا بحذف القناة عن قمر الصناعي وإيقاف بثها.
- المشاركة في فعالية يوم الأرض التي نظمتها لجنة القوى والفصائل الفلسطينية. بتاريخ 30/03/2016م.
- المشاركة في مهرجان نظمتها الحركة النسائية بعنوان "أبشري قدسنا إنا قادمون" في محافظة رفح إحياءً لذكرى

التضامني مع الأسرى المضربين عن الطعام الذي نظمتها وزارة الأسرى في شهر فبراير من العام 2016م.

- زيارة وفد من نواب المجلس لعوائل المختطفين الأربعة في السجون المصرية.
- المشاركة في تشييع جنازات الشهداء، وشهداء الاعداد، وتقديم واجب العزاء لذويهم.
- مشاركة وزارة السياحة والآثار في فعاليات وأنشطتها،

عملت رئاسة المجلس التشريعي خلال العام المنصرم بجوار النواب ولجان المجلس المختلفة لتعزيز الدور الرقابي على المؤسسات الحكومية والرسمية، فيما كان اهتمامها حاضراً بالقضايا السياسية ومشكلات المجتمع، فهي مستمرة بالعمل من أجل تخفيف المعاناة عن شعبنا، وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلاته، وفي هذا الإطار عقد المجلس خلال العام "115" جلسة استماع للمسؤولين الحكوميين، بالإضافة لـ "17" جلسة عامة عقدها نواب المجلس، و "120" اجتماعاً، في حين اتخذ المجلس "24" قراراً، ونفذ "29" زيارة ميدانية، وفيما يلي تفصيل موجز لأهم أنشطة وفعاليات رئاسة المجلس.

أولاً: الوفود الدولية والشخصيات الدبلوماسية.

استقبلت رئاسة المجلس التشريعي العديد من الوفود والشخصيات الدبلوماسية خلال العام 2016م كان من بينها:

- رئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة السفير محمد العمادي.
- سفير جنوب أفريقيا السيد أشرف سليمان.
- وفد من اللجنة الوطنية لمتابعة التقرير الأممي بخصوص الحرب الأخيرة على غزة برئاسة الدكتور فريد الجلال.
- وفد المستشفى الميداني الأردني برئاسة العقيد ركن/ فارس الهروط والوفد المرافق له.
- بالإضافة لاستقبال زيارة العديد من الشخصيات والجهات والمؤسسات الرسمية والاعتبارية.

ثانياً: الرسائل البرلمانية والسياسية.

أبرقت رئاسة المجلس بالعديد من البرقيات والرسائل السياسية التي وجهتها للبرلمانات العربية والدولية والإسلامية وللجهات السياسية العالمية، كان من أهمها ما يلي:

- رسالة لكل من رئيس البرلمان الأوروبي السيد مارتن شولز، ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية "البرلمان الفرنسي" السيد كلود بارثولون، للمطالبة بتراجع فرنسا عن قرارها حظر بث قناة الأقصى الفضائية.
- رسالة النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر للبرلمانات العالمية والعربية كافة حول تشكيل المحكمة الدستورية وهي باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية.

- دعوات الاتحاد البرلمانية الدولي والبرلمانات العربية ورئيس البرلمان التركي لإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية القاضي بإبدراج النائب فتحي حماد على قائمة الإرهاب الأمريكية.

- رسالة للأمين العام للأمم المتحدة (بان كي مون) للمطالبة بوضع حصار غزة على سلم أولويات الأمم المتحدة.

- رسالة شكر لرئيس مجلس النواب التونسي لاعتماد مجلس النواب التونسي لائحة لدعم القضية الفلسطينية.
- برقية تعزية لرئيس مجلس النواب القطري بوفاة أمير قطر الجذ.

- برقية تهنئة لرئيس مجلس الأمة الكويتي (مرزوق الغانم) لفوزه برئاسة برلمان بلاده.

- برقية تهنئة للمعالي الشيخ مشعل بن فهم السلمي، بمناسبة توليه رئاسة البرلمان العربي.

- رسالة لرئيس برلمان جنوب أفريقيا حول تشكيل لجنة تقصي الحقائق في قطاع غزة.

ثالثاً: المؤتمرات الصحفية.

عقدت رئاسة المجلس التشريعي "6" مؤتمرات صحفية تناولت مختلف الأوضاع والشؤون الفلسطينية والدولية والسياسية، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

- مؤتمر صحفي بمناسبة مرور عشر سنوات على حصار غزة.

- مؤتمر صحفي حول قرار أجهزة أمن الضفة القاضي باعتقال النائب في المجلس التشريعي د. نجا أبو بكر.

- مؤتمر صحفي بخصوص مرسوم رئيس السلطة "محمود



كلمة البرلمان

د. أحمد محمد بحر

قانون الاستيطان.. جريمة حرب وضربة للقانون الدولي

لم نفاجأ بالقانون العنصري الذي أقره ما يسمى الكنيست الصهيوني حول تشريع الاستيطان والبور الاستيطانية على أرضنا الفلسطينية، فالصهاينة، لا يتورعون، بين يوم وآخر، عبر مؤسساتهم السياسية والتشريعية عن إتيان كل ما يمس حقوقنا وثوابتنا الوطنية الفلسطينية، ويعملون بشكل حثيث على فرض الوقائع على الأرض لحسم المعركة السياسية والجغرافية والديمقراطية مع شعبنا الفلسطيني. يتحدث أهل القانون عن القانون الصهيوني الجديد مؤكدين أنه يشرع مصادرة الأراضي الفلسطينية ويُلغي آخر حصانة للفلسطينيين بالدفاع عن ممتلكاتهم وحقوقهم، وهو ما يشكل جريمة حرب حسب القانون الدولي، ويرون أنه يساهم في تنفيذ المخطط الصهيوني الهادف إلى عزل المناطق الفلسطينية إلى كانتونات منفصلة من خلال تشريع 110 بؤرة استيطانية منتشرة على مساحة (نفوذ) 6500 دونم وربطها مع التجمعات الاستيطانية الصهيونية الكبرى. أما السياسيون فيؤكدون أن هذا القانون يشكل ضربة قاصمة لحل الدولتين، وينهي المشروع السياسي للسلطة الفلسطينية.

وفي الواقع فإن مصادقة ما يسمى الكنيست الصهيوني على قانون شرعة الاستيطان يشكل، بما لا يدع مجالا للشك، تشريعا خطيرا لإعادة الاحتلال المباشر للقدس والضفة الغربية، وتمهد لحرب أوسع مدى ضد الأرض والحقوق والمقدرات الفلسطينية.

سياسيا، فقد بحت أصواتنا ونحن نحذر السلطة الفلسطينية وحركة فتح من العواقب الكارثية للانخراط الأعمى في مسيرة التسوية، فمنذ التوقيع على اتفاقات أوسلو وملحقاتها تكتسفت الأحداث عن المخاطر والتحديات التي عصفت بشعبنا ووطننا وقضيتنا، إلا أن السلطة وفتح أصرت على خوض هذا المعترك ذو المسار العبثي والعواقب الخطيرة حتى النهاية.

ولعل أكثر ما يثير الأسف والامتعاض أن السلطة الفلسطينية لا تزال تراهن، بشكل أو بآخر، على مشروع التسوية رغم أن هذا القانون يشطب بشكل كامل كل ما يتعلق بمسيرة التسوية والمفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وينهي كل الأوهام التي بنت عليها مشروعه السياسي منذ تأسيس السلطة وحتى اليوم، إذ تسربت أنباء عن سعي قيادات نافذة في السلطة لفتح حوار مع الإدارة الأمريكية الجديدة بهدف إحياء الاتصالات السياسية واستئناف المفاوضات مع الاحتلال وتفعل مشروع حل الدولتين.

ما يبدو واضحا للعيان أن شعبنا وقضيتنا في واد والسلطة الفلسطينية في واد آخر تماما، وأن السلطة تبدو غير معنية كثيرا بالإجراءات والمخططات الصهيونية فيما يخص الاستيطان والتهويد، ولا يهتمها سوى استجلاب الرضا الأمريكي ومحاولة فتح خطوط التواصل والاتصال مع ترمب وإدارته العنصرية.

من هنا فإننا يجب أن نتدارك خطورة المرحلة الراهنة التي تشهدها المخططات الصهيونية ويشند فيها سعار القوانين والتشريعات الصهيونية عبر رزمة من الإجراءات والخطوات الجادة التي يقع دعم وتفعل وتطوير انتفاضة القدس وأدواتها الكفاحية في وجه الاحتلال والمستوطنين في مقدمتها، فلا شيء يؤلم مجتمع الاحتلال ويوجع قطعان المستوطنين ويغخن الجراح في المؤسسات السياسية والعسكرية الصهيونية قدر الأعمال البطولية وعمليات المقاومة في إطار انتفاضة القدس التي أذهلت الاحتلال وأربكت حساباته وضربت منظومته الأمنية من الألف إلى الياء.

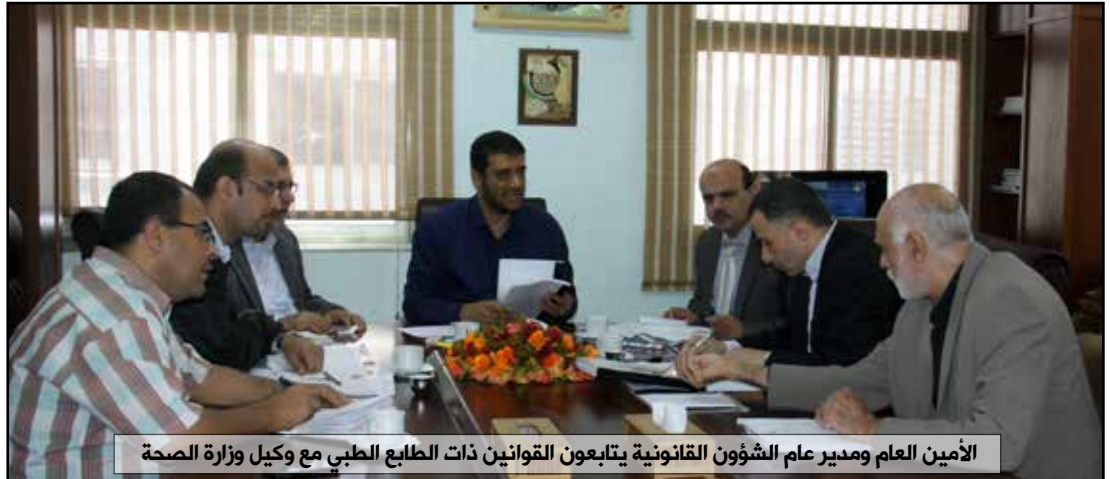
بموازاة ذلك، يتوجب على الحكومات والبرلمانات العربية والإسلامية والجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وكل الدول المحبة والصديقة لشعبنا والداعمة لقضيتنا، التحرك إقليميا ودوليا من أجل إلزام المجتمع الدولي ومنظماته الأممية بتحمل مسؤولياتهم إزاء المخططات العنصرية والتشريعات الصهيونية الخطيرة التي تستهدف ابتلاع أرضنا وتصفية حقوقنا، والتي تصنف كجرائم حرب وفق منطوق القوانين الدولية، والعمل على رفع ملف هذه الجرائم والانتهاكات الكبرى إلى محكمة الجنايات الدولية.

وختاماً.. فإننا ندعو السلطة الفلسطينية إلى التخلي عن أوهامها ونفض يدها من مشروعه السياسي العبثي الذي سحقته القوانين والمخططات والإجراءات الصهيونية الإرهابية، والعودة إلى أحضان شعبها والتصال مع قواه ومكوناته السياسية والوطنية من أجل توحيد الصف الوطني الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، والتكاتف الجاد لمواجهة كل المخططات والإجراءات والتشريعات الصهيونية. وكلنا ثقة أن الله ناصرنا على عدونا، وأن الاحتلال وإجراءاته وجرائمه ومخططاته إلى زوال، وأن شعبنا سوف يتنسم عبير الحرية والخلص عن قريب بإذن الله.

"ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريبا"

الأمانة العامة للمجلس التشريعي رؤية مهنية ومنظومة إدارية حديثة

عملت الأمانة العامة والأمانة العامة المساعدة في المجلس على تنظيم العمل الإداري وفقاً لرؤية إدارية حديثة، وقدمت الدراسات القانونية والمهنية والإدارية اللازمة لإسناد العمل البرلماني، ومضت نحو تهيئة وتجويد بيئة جيدة مناسبة للعمل البرلماني، وفيما يلي أهم إنجازاتها خلال العام 2016م.



الأمين العام ومدير عام الشؤون القانونية يتابعون القوانين ذات الطابع الطبي مع وكيل وزارة الصحة

أولاً: الأمين العام

لقاءات واجتماعات

1. عقدت اللجنة الإدارية برئاسة الأمين العام (19) اجتماعاً لمتابعة الوضع الإداري والمالي والفني بالمجلس.
2. عقدت لجنة صياغة التشريعات برئاسة الأمين العام (12) اجتماعاً.
3. الاجتماع مع المجلس الأعلى للقضاء.
4. الاجتماع بوكيل وزارة الأوقاف.

ورش عمل

- شارك أمين المجلس التشريعي بالعديد من ورش العمل كان من بينها:
1. المشاركة بورشة عمل نظمها هيئة القضاء العسكري حول مراكز التحكيم والاشكاليات القانونية وآليات التدريب

- أجرى الأمين العام العديد من اللقاءات مع القنوات الفضائية والمؤسسات الإعلامية بلغت (84) لقاءً زُجملها في المحاور التالية:
1. الشأن التشريعي والقانون السياسي.
 2. جرائم الإعدامات والانتهاكات الصهيونية في القدس والأراضي الفلسطينية.
 3. شؤون الأسرى والاستيطان والنواب المختطفين في سجون الاحتلال.
 4. حصار غزة وبعده في القانون الإنساني.
 5. القرارات الحكومية وبعدها في حياة المواطنين.
 6. قرارات ومؤثرات دولية وأمنية.
 7. تصريحات وزيارات دولية تخص القضية الفلسطينية.
 8. ملف الانتخابات المحلية وتأجيلها.

لقاءات إعلامية وزيارات

النشاط	اجتماعات	مشاركات ورش عمل	لقاءات إعلامية وزيارات	مراسلات	قوانين
الأمين العام	31	25	84	122	11

لتنظيم يوم دراسي مشترك مع أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا حول التجربة البرلمانية خلال الفترة الواقعة ما بين (2016-2006)، وورشة عمل حول خطة الترويج لعمل المجلس.

زيارات

- قام الأمين العام المساعد بعدة زيارات شملت وكلاء وزارات ومؤسسات وهيئات حكومية بهدف بحث سبل التعاون مع المجلس التشريعي، وعقد بعض الاتفاقيات وابرام تفاهات مختلفة.

مراسلات

- بلغت المراسلات الصادرة عن الأمانة العامة المساعدة (64).

- إعداد التقرير السنوي لعام 2016م لإدارات المجلس حتى تاريخ 31/12/2016.

تعميمات

- عممت الأمانة العامة المساعدة العديد من التعميمات على الموظفين وهي ذات بعد إداري، وأخرى تتعلق بجودة العمل في إدارات المجلس المختلفة. وتناولت موضوعات: "الاقتباسات الإدارية، التقييم السنوي، دليل الإجراءات، قياس مستوى الرضى الوظيفي...، وأخرى".

ورش عمل وأيام دراسية

- المشاركة في ورشة عمل حول إطلاق الموقع الجديد للمجلس، وورشة أخرى حول منظومة عمل لجان المجلس، بالإضافة

ثانياً: الأمانة العامة المساعدة.

الاجتماعات

عقدت الأمانة العامة المساعدة (16) اجتماعاً لمتابعة الوضع الإداري بالمجلس. خطط. إعداد الخطة التشغيلية للمجلس التشريعي لعام 2016م.

التقارير

- إعداد تقرير الربع الأول لإدارات المجلس لعام 2016م حتى تاريخ 31/03/2016.

- إعداد (12) تقريراً شهرية لإدارات المجلس لعام (2016م).

- إعداد تقرير النصف سنوي لعام 2016م لإدارات المجلس حتى تاريخ 30/06/2016.

النشاط	اجتماعات	خط	تقارير	تعميم	مشاركات ورش عمل	لقاءات إعلامية وزيارات	مراسلات	أخرى
الأمين العام المساعد	16	1	15	6	4	6	64	9

حصار العا

الإدارة العامة للشؤون القانونية والبحوث



مناقشة مشروع قانون الصلح الجزائري بحضور النيابة العامة وأكاديميين وخبراء

ملخص إنجازات الإدارة العامة للشؤون القانونية

النشاط	المذكرات القانونية	الدراسات القانونية والتقارير وأوراق عمل	اجتماعات وورش عمل ومشاركات	مشاريع القوانين	أنشطة غير دورية
العدد	78	90	79	23	24

الملاحظات على النسخ المعدلة لمشاريع القوانين المختلفة.

الاجتماعات وورش العمل والمشاركات:

شاركت الإدارة العامة للشؤون القانونية والبحوث، في اجتماعات لجنة صياغة التشريعات، بالإضافة لمشاركتها في الاجتماعات الدورية للإدارة لمناقشة المسائل القانونية المستجدة، الى جانب مشاركتها في عشرات ورش العمل وتقديم الرؤية القانونية تجاه القضايا المطروحة، كما نظمت الإدارة العديد من ورش العمل والحلقات العلمية لنقاش ودراسة مشاريع القوانين المطروحة على أجندة عمل المجلس التشريعي، لعل أبرزها يتلخص فيما يلي:

- ورشة عمل حول الحد من الجريمة في قطاع غزة.
- ورشة عمل حول قانون المخدرات.
- ورشة عمل حول الصلح الجزائري.
- اجراء لقاءات متعددة لمناقشة إشكاليات تطبيق قانون المعاملات الالكترونية.
- لقاء في أكاديمية الإدارة والسياسة حول تطبيق قانون الفصل في المنازعات الإدارية.
- ورشة عمل خاصة بمشروع قانون الصلح الجزائري.
- ورشة عمل لمناقشة مشروع قانون معدل لقانون حماية المستهلك.
- لقاء مع وزارة الصحة لتقييم مستوى تطبيق القوانين الصحية (التبرع بالأعضاء والطب الشرعي) والإشكاليات العملية والتشريعية.

مشاريع القوانين والأنظمة:

شاركت الإدارة في صياغة مشاريع القوانين التي تم تقديمها للمجلس التشريعي لإقرارها لاحقاً وفقاً للأصول، بالإضافة لوضعها للملاحظات القانونية والعلمية حول تلك المشاريع بالتعاون مع المختصين والخبراء وأساتذة الجامعات.

عدم وجاهة عقد القراءة الثالثة لمشروع قانون الرسوم العامة.

- إعداد ورقة عمل بشأن السياسة التشريعية لمشروع قانون الجرحى.
- إعداد ورقة عمل مقدمة للجنة الترقية حول بطاقة المعاق.
- إعداد ورقة عمل لرئيس اللجنة القانونية حول السياسة التشريعية لقانون الفصل في المنازعات الإدارية.
- دراسة قانونية حول تصديق كاتب العدل على المعاملات الربوية.
- إعداد تقرير اللجنة القانونية حول بطلان مرسوم إنشاء المحكمة الدستورية.
- ورقة عمل بعنوان "دور المجلس التشريعي في الحفاظ على حقوق أساتذة الجامعات"
- دراسة قانونية حول مدى قانونية إلغاء الديون العمومية للسلطة الوطنية الفلسطينية.
- بالإضافة لعشرات الأوراق والدراسات ذات الصلة بالجوانب التعليمية، والصحية، والقانونية، وغيرها من المجالات المهمة وذات الصلة بحياة المواطن.
- إجراء التعديلات المقترحة على العديد من مشاريع القوانين المقدمة للمجلس التشريعي لإقرارها وفقاً للأصول.
- إعداد الأجنحة القانونية (الأولويات التشريعية) للسنة الحالية 2017م.
- إعداد خطة تدريبية لمراقبي انتخابات الهيئات المحلية.
- إجراء التعديلات اللازمة على مشاريع القوانين، وتقديم المقترحات القانونية على التقارير والدراسات التي يقوم المشروع بدراستها.
- بالإضافة لعشرات الدراسات والأبحاث القانونية ذات الصلة بعمل المشرع الفلسطيني، ووضع

القرارات البرلمانية وطبيعتها القانونية.

- إعداد مذكرة المناقشة العامة لمشروع قانون حقوق ذوي الإعاقة.
- إعداد مذكرة قانونية لصالح بلديات قطاع غزة حول التصرف بفضلات الطرق وتفسير النص القانوني المتعلق بها.

الدراسات القانونية والتقارير وأوراق العمل:

هذا وأصدرت الإدارة العامة للشؤون القانونية والبحوث العديد من الدراسات والتقارير القانونية تناولت الشأن العام وقضايا قانونية مختلفة، فيما قدمت أوراق عمل قانونية للجهات الرسمية، وفيما يلي أهمها:

- دراسة حول تقييم القرار رقم (38) لسنة 2015 بشأن تراخيص ملاعب كرة القدم الخماسية والصالات المغلقة في محافظات غزة.
- ملاحظات حول الفصل الرابع من نظام تحديد الشروط التنظيمية للمباني والمنشآت الواقعة ضمن مخيمات اللاجئين.
- اعداد دليل النائب في العمل البرلماني.
- دراسة قانونية حول شغور موقع الرئاسة والسيناريوهات المقترحة.
- ورقة عمل حول الصلح والتصالح الجنائي والوساطة الجنائية (تناولت رؤية قانونية لمشروع قانون الاجراءات المعدل وأهم الملاحظات والاشكاليات).
- دراسة قانونية بشأن الأراضي المقام عليها مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.
- إعداد تقرير القراءة الثانية لمشروع قانون الفصل في المنازعات الإدارية وملخص السياسة التشريعية لمشروع القانون.
- إعداد تقرير قانوني لرئيس اللجنة القانونية حول

المذكرات القانونية:

قامت الإدارة العامة للشؤون القانونية بتقديم الرأي والإفادة القانونية إلى نواب المجلس ولجانه وإداراته وللعمامة من خارج المجلس بشأن مسائل تتعلق بشؤون قضائية أو هيئات محلية أو مالية واقتصادية ودستورية وكذلك جزائية وإجرائية ولعل أبرزها:

- انجاز العشرات من المذكرات القانونية بشأن قضايا متعددة ذات بعد قانوني وسياسي واجتماعي واقتصادي وغير ذلك.
- إعداد مذكرات قانونية شاملة مقدمة للنائب الأول لرئيس المجلس التشريعي حول قضايا متعددة.
- متابعة شكاوى النقابات المهنية المختلفة في قطاع غزة ووضع رؤى وتصورات قانونية بشأن مشكلات معينة.
- إعداد مذكرة قانونية مفصلة حول تحريك الدعاوى العمومية الخاصة بالتنسيق الأمني وملاحقة المقاومة في الضفة الغربية.
- مذكرة قانونية بشأن ملاحظات وزارة الصحة حول قانون نقل الأعضاء البشرية.
- مذكرات قانونية حول قضايا متعددة ومنها، طبيعة الاعمال البرلمانية وحجيتها، تشكيل المحكمة الدستورية، الحد الأدنى للأجور في قطاع غزة، الشركات غير الربحية، تنفيذ الشيكات الأجنبية، البعد القانوني للحصار على غزة، نطاق التفويض في المنازعات الإدارية، وغيرها من الموضوعات المهمة.
- اعداد العشرات من المذكرة القانونية الخاصة بحصر الملاحظات على عدة مشاريع قوانين قيد النقاش والاعداد.
- إعداد مذكرات قانونية مختصرة حول دُجبة

م 2016 م

الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية



الإدارة المالية والإدارية تناقش المنظومة الإلكترونية لعمل المجلس التشريعي

ملخص إنجازات الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية

النشاط	اجتماعات	مراسلات	زيارات خارجية	تقارير	دراسات وورش عمل وبرمج	صيانة ودعم فني	نسخ احتياط	فيديو كونفرنس	متابعة الصيانة والعقود	فواتير شراء والعقود	حركة صرف مخزن	ملف جوال	أخرى
الموارد البشرية	8	72	10	15	11		-	-	-	-	-	-	17
الفنية	63	400	79	17	50	625	4	-	-	-	-	-	70
تكنولوجيا المعلومات	18	1030	-	103	1620	2375	72	20				80	671
المجموع	89	1502	89	135	1681	3000	76	20	15	100	1200	80	758

• حل مشكلة الانترنت في المجلس وإيجاد الحلول المناسبة لإشكالية (loop)
• التعاون مع دوائر الاختصاص لتفعيل مواقع التواصل الاجتماعي.
• أرشفة المواد الإلكترونية الخاصة بعمل المجلس، وعمل نسخ احتياطية من تلك المواد كأرشيف الكتروني احتياطي.
• جمع وأعداد دليل نماذج العمل الخاصة بالمجلس التشريعي وحفظها إلكترونياً.
• إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد.
• تحديث أجهزة الحاسوب المحمولة الخاصة بالموظفين وتزويدها بالبرامج اللازمة، وصيانة أجهزة قاعة التدريب.
• بالإضافة للعديد من الأنشطة والأعمال الإلكترونية الحديثة الرامية لتطوير العمل والمنظومة الإلكترونية بالمجلس.
دائرة الأرشفة:
بلغ عدد الأرشفة الوارد إلى المجلس التشريعي (428) رسالة، بينما بلغ الأرشفة الصادر (600)، جميعها تم التعامل معها وفقاً للنظام والاصول

• المشاركة ورشة عمل في الإدارة العامة للرواتب بوزارة المالية.
• المشاركة في ورشة عمل داخل المجلس لمناقشة وسائل الترويج لإنجازات المجلس.
• هذا بالإضافة إلى الأعمال اليومية المناطة بالإدارة ودوائرها المختلفة سواء تلك المتعلقة بمعاملات شؤون الموظفين، أو المتعلقة بالتخطيط والتطوير الإداري، وكذلك الدراسات والاستشارات والتقارير.
الدائرة الفنية
• قامت الدائرة الفنية بجميع أعمال الصيانة التي طلبت منها إضافة إلى أعمال الفحص الروتيني الدوري، بواقع (625) عملية صيانة تم إجرائها خلال العام.
دائرة تكنولوجيا المعلومات.
• قامت دائرة تكنولوجيا المعلومات بالمجلس بإنجاز العديد من المهام، مما كان لهذه الإنجازات أثراً فاعلاً على سير العمل، ويمكن تلخيص أهم تلك الإنجازات على النحو التالي:

دراسات واستبانات وأوراق عمل:

إلى ذلك أعدت العامة للشؤون الإدارية والمالية عدة دراسات ذات صلة بالعمل الإداري والجانب المالي، بالإضافة لمشاركتها في ورشات عمل عديدة، مفصلة على النحو التالي:
• تجهيز الاحتياجات الوظيفية الملحة للمجلس ومناقشتها مع الإدارة العليا.
• إعداد دراسة علمية حول دليل الاجراءات المعمول به في المجلس ومدى تطبيقه من قبل الإدارات العامة وموظفيها.
• إجراء استبانة علمية شملت موظفو المجلس التشريعي حول جودة الأداء والعمل اليومي، وتحليل الاستبانة وأعداد قائمة بالنتائج والتوصيات ورفعها لجهات الاختصاص.
• إعداد استبانات لقياس رضا الموظفين عن الخدمات المقدمة وكذلك عن الاسناد المكتبي وجودة الخدمات المقدمة، وتحليل الاستبانات وتزويد الإدارة العليا بالنتائج.
• إعداد استبانات لقياس رضا الموظفين عن نظام الحوافز في المجلس.

شاركت الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية في رسم السياسات المالية والإدارية، إعداد الخطط والموازنات، ومراقبة تنفيذ جميع الأمور المالية والإدارية الخاصة بالمجلس والنواب وذلك على النحو التالي:

دائرة الموارد البشرية**الاجتماعات:**

• شاركت دائرة الموارد البشرية بعدد (8) اجتماعات خلال العام،

المراسلات:

بلغت مراسلات الدائرة عدد (72) مراسلة لمتابعة الأمور الإدارية والمالية للموظفين،

الزيارات:

قامت دائرة الموارد البشرية بما مجموعه (10) زيارات خلال العام 2016م، وذلك بهدف المتابعة الإدارية والمالية للموظفين مع المؤسسات الرسمية.

الإدارة العامة للجان وشؤون الجلسات.. عمل دؤوب وجهد متواصل، وخلية نحل نشطة

واصلت الإدارة العامة للجان وشؤون الجلسات بالمجلس عملها خلال العام المنصرم، وعملت على مساعدة النواب وتوفير بيئة عمل مناسبة لهم، وفيما يلي أهم الأنشطة التي قامت بها.

المحكمة العليا على درجتين).
-مشروع قانون تنظيم استهلاك الكهرباء (مقدم للقراء الأولى، ويهدف إلى تنظيم استهلاك الكهرباء).
-مشروع قانون المهن الصحية (مقدم للقراءة الأولى، ويهدف إلى تنظيم المهن الصحية).
-مشروع قانون نظام تسعير الأدوية (مقترح ويناقش أمام لجنة الصياغة).
-مشروع قانون اللجنة الإدارية (يناقش أمام لجنة الصياغة).
-مشروع قانون الصلح الجزائي بالمناقشة العامة.
-مشروع تعديل قانون حماية المستهلك.
-مشروع قانون اللجنة الإدارية الحكومية (بالمناقشة العامة -القراءة الأولى -القراءة الثانية).
-مشروع تعديل قانون حماية المستهلك.
-مناقشة تعديل مشروع قانون حماية المستهلك.
-مشروع قانون الصلح الجزائي بالقراءة الأولى.
-مناقشة تعديل مشروع قانون حماية المستهلك.
-مشروع قانون الصلح الجزائي بالمناقشة العامة.
-مشروع قانون حقوق المعاقين.
-مناقشة تعديل مشروع قانون حماية المستهلك بالمناقشة العامة.
-مشروع قانون الصلح الجزائي بالقراءة الثانية.
-مشروع قانون حقوق المعاقين بالمناقشة العامة.

الشكاوى:

-عالجت لجان المجلس ما مجموعه (405) شكوى خلال العام 2016م.
المراسلات:
-بلغ مجموع مراسلات اللجان (620) مراسلة.



جلسة طارئة لمناقشة قرار عباس برفع الحصانة عن بعض النواب

التي تهم الوطن والمواطن.

ورش العمل:

-عقدت لجان المجلس (15) خمسة عشر ورشة ناقشت خلالها مشاريع القوانين المطروحة على جدول الأعمال مع الوزارات الحكومية والمجتمع المدني.

مشاريع قوانين:

-أعدت لجان المجلس (22) اثنين وعشرون مشروع قانون لعرضها على النواب ويمكن تفصيلها على النحو التالي:
-مشروع قانون الصلح الجزائي (مقدم للمناقشة العامة، ويهدف مشروع القانون إلى الحد من اكتظاظ المحاكم بالقضايا الأقل أهمية).

-مشروع قانون المنازعات الإدارية (مقدم للقراءة الثانية، ويهدف لجعل التقاضي في القضايا الإدارية أمام

6. قطاع الحكم المحلي والخدمات (10) جلسة.
7. قطاع العدالة والقضاء والنيابات (4) جلسة.
كما عقدت اللجنة البرلمانية الخاصة عدد (4) جلسات استماع للمناقشة في قضية الأرض رقم (88).

الزيارات الميدانية:

-نفذت لجان المجلس ما مجموعه (29) تسعة وعشرون زيارة ميدانية، بهدف المتابعة الميدانية لعمل الوزارات والاطلاع على أبرز المعوقات التي تواجه العمل الحكومي.

التقارير:

-أعدت لجان المجلس ما مجموعه (79) تسعة وسبعون تقريراً خلال العام 2016م، لمتابعة أعمال الوزارات والهيئات الحكومية ولمناقشة المواضيع

أعمال اللجان:

الاجتماعات:

-عقدت لجان المجلس ما مجموعه (120) مائة وعشرون اجتماعاً خلال العام 2016م.

جلسات الاستماع:

-عقدت لجان المجلس ما مجموعه (115) مائة وخمسة عشر جلسة استماع مفصلة على النحو التالي:

1. قطاع التعليم (17) جلسة.
2. قطاع الأمن (23) جلسة.
3. قطاع الصحة والقضايا الاجتماعية (29) جلسة.
4. قطاع حقوق الانسان (12) جلسة.
5. قطاع الاقتصاد الوطني والمالية (16) جلسة.

الجلسات:

ساهمت الإدارة بعقد سبعة عشر اجتماعاً (17) سبعة عشر يوم عمل.

تقارير اللجان:

قدمت الإدارة العامة (15) خمسة عشر تقريراً وتم إقرارها حسب الأصول.

القرارات:

اتخذ المجلس (24) أربعة وعشرين قراراً بشأن التقارير التي تم مناقشتها خلال العام.

القوانين:

- ناقش المجلس (10) عشرة مشاريع قوانين على النحو التالي.
مشاريع قوانين المناقشة العامة.
ساهمت الإدارة في تقديم "10" مشاريع قوانين للجان المجلس وهي كالتالي:
1. مشروع قانون معدل لقانون الإجراءات الجزائية بالمناقشة العامة.
 2. مشروع قانون اللجنة الإدارية الحكومية لسنة 2016م بالمناقشة العامة.
 3. مشروع قانون تعديل قانون رقم (4) لسنة 1999م بشأن حقوق المعاقين بالمناقشة العامة.
 4. مشروع قانون تعديل بعض مواد قانون حماية المستهلك رقم (21) لسنة 2005م. بالمناقشة العامة.
 5. مشروع قانون اللجنة الإدارية الحكومية لسنة 2016م بالقراءة الأولى.
 6. مشروع قانون الصلح الجزائي بالقراءة الأولى.
 7. مشروع قانون اللجنة الإدارية الحكومية لسنة 2016م بالقراءة الثانية.
 8. مشروع قانون الصلح الجزائي لسنة 2016م بالقراءة الثانية.
 9. مشروع قانون السجل العدلي بالقراءة الثانية.
 10. مشروع قانون المنازعات الإدارية



لجنة التربية تناقش مواضيع خاصة بالتعليم مع وكيل الوزارة



لجنة الداخلية والأمن لدى تفقدها الحدود الفلسطينية المصرية

اللجنة القانونية تنظم ورشة عمل لمناقشة مشاريع قوانين معدلة بشأن الأراضي والعقارات



على أفعال لم تكن مشمولة سابقاً، كالباع والتصرف بأي نوع من أنواع التصرفات في الأملاك العمومية وأعتبر المشروع هذه الأفعال من قبيل الجنابات، مع تشديد العقوبة في حالة ثبوت ضلوع أي من موظفي الجهات الرسمية في تسهيل هذه التصرفات.

قانون تمليك الشقق

إلى ذلك ناقشت الورشة مشروع قانون بشأن تعديل بعض أحكام قانون تمليك الطبقات والشقق السكنية والمحلات لسنة 2017م والمقترح من مجلس الوزراء ومُحال إلى اللجنة حسب الأصول بقصد إبداء الرأي وإعداد تقريرها بشأنه لعرضه على المجلس لإقراره بالمناقشة العامة.

من ناحيته أكد المدهون أن التعديل المقترح يهدف إلى اعتبار الأرض المقام عليها البناية وفقاً للشروط التنظيمية مفرزة بحكم القانون وذلك مقابل دفع رسوم إفرار مساحي بقيمة (1%) من نسبة الأرض المقام عليها البناية، ويتبع مرحلة الإفرار الحكمي اعتبار ملكية الأرض المقام عليها البناية مسجلة باسم مالكي هذه البناية بقوة القانون لدى دائرة تسجيل الأراضي، إذا زاد عدد مالكي البناية عن أربعة أشخاص وذلك مقابل دفع رسوم تسجيل وكل ذلك في إطار مسار إجرائي محدد ومنضبط بأجال.

وأبدى الحضور عدد من الملاحظات على بنود المشاريع المقترحة، وفي نهاية الورشة أشاد الحضور بالتعديلات المقترحة وأثرها الإيجابي في التخفيف عن المواطنين لاسيما في مجال المواءمة بين الملكية العقارية وملكية الأراضي المقامة عليها، مع التنويه إلى ضرورة الأخذ بالملاحظات المثارة في الورشة.

عقدت اللجنة القانونية في المجلس التشريعي الفلسطيني ورشة عمل لمناقشة مشاريع قوانين معدلة بشأن الأراضي والعقارات، بحضور أمين عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون، وبمشاركة نائب رئيس سلطة الأراضي حسن أبو ريالة، وممثلين عن الوزارات ومؤسسات الحكم المحلي، وذلك أمس الأول بمقر المجلس التشريعي بغزة.

وناقشت الورشة مشروع قانون مقترح من سلطة الأراضي ومُحال إلى اللجنة القانونية حسب الأصول حظر التعدي على الأموال الخاصة المملوكة للدولة والمؤسسات الاعتبارية والعامة، وناقش المجتمعون المشروع المقترح بقصد إبداء الرأي وإعداد تقرير بشأنه لعرضه على المجلس لإقراره بالمناقشة العامة.

وترى اللجنة أن المشروع يتوافق مع أحكام القانون الأساسي لسنة 2003 وتعديلاته ومع السياسة العامة للمجلس التشريعي الرامية إلى تطوير التشريعات وتحديثها ومواكبة المستجدات الحديثة، بدوره قال أمين عام المجلس التشريعي نافذ المدهون أن المشروع المقترح يهدف إلى تحصين الأملاك العمومية وأملاك الوقف من الاعتداءات الخارجية من خلال سياج قانوني يتسم بالشمولية ومدعم بعقوبات رادعة.

ولفت إلى أن مشروع القانون المقترح يكتسب أهمية كبيرة لأنه سيساهم في إنهاء التعديات على الأراضي الحكومية، الأمر الذي يتسبب في انكماش رقعة الأملاك العمومية ويهدد المساحات المتبقية. وأكد المدهون أن المشروع المقترح يوسع نطاق تجريم المعتدين على الأملاك العمومية من خلال النص

الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة.. إعلام برلماني مهني، وعلاقات مجتمعية

النشاط	اجتماعات	تقارير	زيارات	نشر وتوزيع	مراسلات	دوريات ومنشورات	تجهيز وإعداد	أخرى
الإدارة العامة	4	12	25	-	258	-	7	-
إعلام	3	12	7	464	44	26	85	30
علاقات عامة	-	12	17	-	52	-	8	42
بروتوكول	-	9	-	-	14	-	1	36
المجموع	7	45	49	464	368	26	101	108

أولاً: الدائرة الإعلامية.

المؤتمرات الصحفية:-

• أشرفت الدائرة الإعلامية على المؤتمرات الصحفية التي عقدتها رئاسة المجلس التشريعي واللجان المختلفة وبلغت (6) مؤتمرات تناولت مختلف القضايا والأحداث على الساحة الفلسطينية، فيما نظمت الدائرة عدة مؤتمرات صحفية أخرى لبعض لجان المجلس ونوابه تناولت موضوعات متخصصة.

البيانات الصحفية:-

• أصدرت الدائرة (55) بياناً صحفياً خلال العام غطت معظم الأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية والدولية والإقليمية.

التصريحات الصحفية:-

• نشرت الدائرة (30) تصريحاً صحفياً مقتضباً على لسان رئاسة المجلس التشريعي ونوابه عالجت معظم الأحداث الجارية على الساحة الفلسطينية من الناحية السياسية والاقتصادية وغير ذلك.

صحفي مع نواب المجلس التشريعي.

البرنامج الإذاعي تحت قبة البرلمان:

• تم تنفيذ (9) حلقات من برنامج "تحت قبة البرلمان" الذي يعده ويقدمه الإعلامي الفلسطيني "ماجد أبو مراد"، ويُبث عبر أثر إذاعة الرأي الفلسطينية، ويستضيف نواب المجلس للحدث حول قضايا برلمانية مختلفة.

ثانياً: دائرة العلاقات العامة والبروتوكول

قامت دائرة العلاقات العامة والبروتوكول خلال العام المنصرم بالتنسيق لفعاليات رئاسة المجلس والنواب، وفي مقدمة ذلك عقد الجلسات البرلمانية واللقاءات السياسية، واستقبال المسؤولين وكبار الشخصيات الاعتبارية، كما أشرفت الدائرة على توجيه رسائل رئاسة المجلس التشريعي لرؤساء البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، بالإضافة لتنسيق زيارات وفعاليات رئاسة المجلس والنواب على الصعيد المجتمعي والوطني، وفيما يلي بعض



مدير عام الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة لدى اجتماعه مع مدراء الدوائر

الأخبار:-

• توزيع عدد (464) خبر صحفي خلال العام المذكور تناولت معظم أنشطة وفعاليات رئاسة المجلس التشريعي ونوابه ولجانه المختلفة.

الوقفات التضامنية:-

• غطت الدائرة (16) وقفة ما بين وقفات تضامنية أو احتجاجية نظّمها أو شارك فيها نواب ورئاسة التشريعي.

المقابلات الإذاعية والمتلفزة:-

• بلغ مجموع ما أجرته أو نسقت له الدائرة من مقابلات إذاعية ومتلفزة، مع رئاسة المجلس والنواب أكثر من (60) مقابلة كانت لصالح العديد من الفضائيات والإذاعات والوسائل الإعلامية الأخرى.

صحفية البرلمان:-

• أصدرت الدائرة (25) عددًا من صحيفة البرلمان من (204-179).

التقارير والحوارات الصحفية:-

• أعدت الدائرة قرابة (30) ما بين تقرير وحوار

أهم هذه الفعاليات:

• التنسيق لاستقبال رئاسة المجلس لرئيس اللجنة القطرية لإعمار غزة السفير محمد العمادي، وسفير دولة جنوب أفريقيا أشرف سليمان وغيره من الوفود الرسمية.

• التجهيز والتنسيق لجلسات المجلس والبالغة "17" جلسة، بالإضافة لتنسيق وترتيب الوقفات التضامنية والاحتجاجية التي نظمها المجلس في المناسبات المختلفة.

• إرسال رسائل وبرقيات النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي للعديد من الجهات والبرلمانات الدولية ومنها البرقية الموجه لرئيس البرلمان الأوروبي للسيد "مارتن شولز"، ورئيس الجمعية الوطنية الفرنسية "البرلمان الفرنسي"، السيد "كلود بارتولون"، للمطالبة بتراجع فرنسا عن قرار حظر بث قناة الأقصى الفضائية.

الفعاليات المحلية والوطنية:

هذا وقامت الدائرة بتنسيق فعاليات رئاسة ولجان

جمهورية مصر العربية وهم عائلات (زنون-أبو لبد-الزبد-أبو الجبين).

• تنسيق وترتيب زيارات المجلس التشريعي لهيئة الأسرى المحررين من سجون الاحتلال على مدار العام المنصرم.

• تنسيق استقبال رئاسة المجلس لوفد المراكز الحقوقية، ومراكز الأبحاث، ومؤسسات حقوق الإنسان المحلية والدولية.

• التنسيق لاستقبال رئاسة المجلس لوفود النقابات المهنية ومجالس أدارتها الراغبة في بحث موضوعات معينة سواء مع رئاسة المجلس أو اللجان أو النواب، وكذلك تنسيق استقبال وفد تجمع الشخصيات المستقلة واجتماعه بالنائب الأول لرئيس المجلس.

• التنسيق لزيارة الوفود البرلمانية لعائلات الشهداء القادة في ذكرى استشهادهم، ولعائلات النواب المتوفين.

• بالإضافة لمشاركة الدائرة في الترتيبات الإدارية واللوجستية للعديد من الفعاليات والأنشطة الأخرى.



آفاق

■ ماجد أحمد أبو مراد
majedplc@hotmail.com

نزلاء لا سجناء

للمرة الأولى في تاريخ السلطة الوطنية الفلسطينية وكخطوة بارزة على طريق الإصلاح والتأهيل، نزلاء في مراكز التأهيل والإصلاح يقومون بنسخ القرآن الكريم بالرسم العثماني، حقاً إنهم نزلاء وليسوا سجناء، إنهم يتمتعون بالمعنويات والأمل على الرغم من كونهم لا يتمتعون بالحرية المنشودة التي يرغب بها كل إنسان.

كم أسعدني ذلك الحفل البهيج الذي نظّمته المديرية العامة لمراكز التأهيل والإصلاح أو ما يعرف لدى العامة "بالسجون" يوم أمس الأول بالتعاون مع دار القرآن الكريم والسنة، للإعلان عن اختتام مشروع "مصحف الإصلاح" الذي خطه النزلاء بأيديهم مستثمرين أوقاتهم التي يقضونها بموجب أحكام قانونية صدرت بحقهم عن المحاكم الفلسطينية، وذلك لارتكابهم مخالفات وجنایات مختلفة، لقد حوّل النزلاء أنفسهم لشخصيات عاملة ومنتجة، ليخطوا بأيديهم آيات القرآن الكريم بدلاً من ترك اليأس ليقتل فيهم الأمل.

لفت انتباهي خلال الحفل مشغولات ومخطوطات جميلة نظمها وخطتها أيديهم التي كانت أئمة بشكل أو آخر، غير أن مدير عام مراكز التأهيل والإصلاح في قطاع غزة العقيد فؤاد أبو إبطيحان غرد في كلمته مشكوراً خارج السرب وفكر خارج الصندوق، لينادي المسؤولين وأصحاب القرار بضرورة دراسة تخفيف مدة التوقيف للنزلاء أصحاب السيرة الحسنة، أو من يحفظون القرآن الكريم ويهتمون بالسيرة النبوية العطرة، نداء أبو إبطيحان وجد أذاناً صاغية عندما وعد النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د. أحمد بحر بالنظر في طلب أبو إبطيحان بما يتناسب مع مصلحة الوطن والمواطن والنزلاء في آن واحد.

مشروع نسخ القرآن الكريم هو الأول من نوعه على مستوى مراكز التأهيل والإصلاح في العالم كله، وهو واحد من المشروعات التي ينخرط بها النزلاء من أجل تهذيب النفس واشغال الوقت بما هو نافع ومفيد، هذه الأمور كلها دعت المديرية العامة للتأهيل والإصلاح لإخراج النزلاء خارج الأسوار العالية ليشهدوا الاحتفالية الرائعة بالإنجاز الكبير.

أخذتني الدهشة من الأجواء الاحتفالية وحجم ترتيبها ودقة تنظيمها، لدرجة أنني كدت لا أصدق أن هؤلاء سجناء، وذلك لإصرار القائمين عليهم على شطب تسمية "السجون" واعتماد اسم مراكز التأهيل والإصلاح بدلاً منها، وبالتالي تسميتهم بالنزلاء وليس السجناء، حقاً لنا أن نفاخر بهذا الإنجاز، وعلى الجهات الرسمية والمؤسسات الحكومية أن تعمل كل ما بوسعها بغية إصلاح هؤلاء وتأهيلهم ليكونوا لبنات صالحة في صرح الوطن.

الحفل والانجاز حملاني لكتابة هذا المقال، لأحدث القراء عن الإحساس بالإنسان وإن كان مخطئاً، نعم إنهم يرتقون بالنزلاء لكونه نفس بشرية أولاً وأخيراً، إنهم يعملون للصعود بهم من حضيز الجرائم والمخالفات إلى معاني الأمل والحياة، ويحيون في نفوسهم الأمل والعمل من أجل مستقبل أفضل لهم ولأسرهم وعائلاتهم وذويهم والمجتمع والوطن.

نشدد على أيدي المسؤولين في مراكز التأهيل والإصلاح، وندعم توجهاتهم الطيبة والرائعة لاستثمار الإنسان وإصلاحه بقدر المستطاع، النزلاء قبل أن يكون مجرمًا هو إنسان، لكنه أخطأ، وعليه أن يتحمل مسؤولية جريمته، لكن دون اسراف في العقوبة، ومع اخضاعه لبرامج ترفيهية وتربوية وثقافية ترفع من مستواه وتؤهله كي لا يعود لجريمته مرة ثانية إذا كتب الله له الحياة.

ندرس تعديل القانون لتخفيف أحكام أصحاب السيرة الحسنة من السجناء بحر: الداخلية تتعامل مع النزلاء بقمة الحضارة والرقى وتؤهلهم للاندماج في المجتمع



إلى أن ذلك يعتبر دليل على أن غزة تقوم نموذجاً نحو صناعة الأمل في النفوس، مستدرِكاً أن هذا سيقودنا إلى النصر والتمكين بإذن الله.

بدوره أشار مدير عام مديرية التأهيل والإصلاح العقيد فؤاد أبو إبطيحان لجهود مديريته في تأهيل النزلاء والمحافظة على حقوقهم الإنسانية أثناء تواجدهم في مراكز المديرية، مشيداً بإنجازاتهم التي تحدثت للأمة الأولى منذ قدوم السلطة

الإصلاح والتأهيل بالتعاون مع دار القرآن الكريم والسنة بحضور النائب عبد الرحمن الجمل رئيس دار القرآن الكريم، ووكيل وزارة الداخلية اللواء توفيق، وعدد من قادة الأجهزة الأمنية والشرطية في القطاع، ومدير عام مديرية الإصلاح والتأهيل العقيد فؤاد أبو إبطيحان، وذلك لتخريج النزلاء القائمين على انجاز "مشروع نسخ القرآن الكريم كاملاً بالرسم العثماني"، وأضاف إن الداخلية ومديرية الإصلاح والتأهيل لا

قال الدكتور أحمد بحر أن وزارة الداخلية في قطاع غزة تتعامل مع النزلاء في مراكز التأهيل بقمة الأخلاق والرقى والحضارة، مشيداً بتعامل المديرية العامة للإصلاح والتأهيل مع النزلاء المحجوزين لديها، منوهاً إلى مشاريع المديرية الرامية لدمج النزلاء في المجتمع وتأهيلهم ليكونوا لبنات صالحة ونافعة لأسرهم وعائلاتهم والمجتمع، واصفاً إياها بالمشاريع الرائعة، التي يقوم على تنفيذها رجال يحملون هم



لأرض الوطن وهي "مشروع نسخ القرآن الكريم كاملاً بالرسم العثماني"، مشيراً لمشاريع وهويات وأنشطة فكرية وأخرى رياضية وترفيهية تسمح مديريته للنزلاء بممارستها لترويح عن أنفسهم ولتأهيلهم ليكونوا عناصر صالحة في المجتمع.

تتعاملان مع النزلاء على أنهم سجناء بل نزلاء يتمتعون بحقوقهم الإنسانية كاملاً دون أن ينتقص منها شيء. وأشاد بحر بإنجاز المشروع الذي عده عمل طوعي نوعي لا يضاهيه عمل في سجون الدول المجاورة ولا حتى المتقدمة، مشيراً

الوطن ويخلصون للشعب والقضية، منوهاً إلى أن التشريعي سيدرس تعديل المنظومة القانونية لتسمح بتخفيف الأحكام الصادرة بحق النزلاء أصحاب السيرة الحسنة. جاءت تصريحات بحر لدى مشاركته في الحفل الذي أقامته صباح أمس الأول مديرية



تصدر عن الدائرة الإعلامية
في المجلس التشريعي
الفلسطيني

■ تحرير ومتابعة
حسام علي أبو جججوح

■ مدير التحرير
ماجد أحمد أبو مراد

البرلمان
AL - PRLMAN